مجلة دراسات إقتصادية ISSN 1112 -7988 / E-ISSN 8627-2710
المجلد : 21 العدد : 01 السنة : 2021 ص ص: 523-538

أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على تجارة الخدمات الدولية –دراسة حالة دول رابطة الأسيان

The impact of Information and Telecommunications Technology on International trade of commercial services –ASEAN Countries as case study

خديجة عبيد*، جامعة سطيف1، سطيف (الجزائر)، a.khedidja@gmail.com
ليلى قطاف، جامعة سطيف1، سطيف (الجزائر)، drlilasetif@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2021/05/02	تاريخ القبول: 2021/05/26	تاريخ النشر: 2021/06/30	المؤلف المرسل: خديجة عبيد

الملخص:

إن تجربة دول جنوب شرق آسيا تعتبر المثال النموذجي الذي يحتذى به عن أهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين هيكل المبادلات الدولية؛ فكانت تجربتها تجسد نموذج النجاح الذي يبدأ من العدم، فدول منها لم تكن تمتلك أي نوع من أنواع الموارد الطبيعية؛ لا استخراجية ولا زراعية بل وتعاني حتى من نقص في الموارد المائية. ورغم ذلك قفزت في فترة وجيزة قفزات نوعية ضخمة، قفزات النمور الآسيوية وأشبالها لتظهر على خارطة التجارة الدولية بقوة؛ متخصصة في أهم القطاعات الاقتصادية إنتاجية والأكثر فاعلية –المواد المصنعة والخدمات. فأضحت تتنافس مع أكبر الأقطاب الاقتصادية سيطرة على التجارة الدولية .

توضح هذه الدراسة الإحصائية التحليلية مدى أهمية تبني الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ومواكبتها للاندماج في الاقتصاد العالمي، كما أبرزت أثرها المباشر في ظهور ما يعرف بتجارة الخدمات؛ التي تعتبر المحرك الأساسي لاقتصاديات بعض الدول والتي أهلتها للمنافسة على الصدارة دوليا.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ تجارة الخدمات الدولية؛ أسيان؛ صادرات وواردات الأسيان.

Abstract :

The experience of Southeast Asia countries is the perfect example of Information and Communication Technology important role in improving the structure of international trade. Their experience shows a model of success that starts from nothing; as some of them did not have any kind of natural resources, neither extractive nor agricultural, and even suffering from a lack of water resources. Despite this, they jumped huge quantum leaps in a short period; leaps of Asian tigers and their cubs to appear strongly on the international trade map, specializing in the most productive and effective economic sectors -manufactures and commercial services. Then competing with international trade leaders.

* **المؤلف المرسل:** خديجة عبيد

This analytical and statistical study illustrates the importance of adopting and keeping pace with Information and Technology revolution in the integration in world. Also this study shows ICT direct impact on the appearance of trade in services, which is the main engine of some countries' economies, that qualified them to compete for the international leadership.

Keywords: Information and Communication Technology; Commercial Services Trade; ASEAN; ASEAN exports and imports.

1. مقدمة:

كانت التجارة الدولية تنحصر في مبادلة مجموعة السلع بأنواعها من مواد زراعية، مواد استخراجية ومواد مصنعة محدودة في الآلات والمعدات. أما الآن فنجد أن هيكل التجارة الدولية تتنوع وتتعدد مكوناته، فزادت نسبة مساهمة المواد المصنعة من إجمالي الصادرات العالمية لتصل سنة 2017 إلى نسبة 70%، منها 27% تتركز فقط في وسائل النقل ووسائل الإعلام والاتصال (world trade statistical review 2018, p: 13). في حين ظهر صنف جديد متمثل في مبادلة الخدمات دوليا؛ والذي ظهر حسب إحصائيات منظمة التجارة الدولية سنة 1980، والذي شهد تطورا متسارعا ومتزايدا أين وصل سنة 2019 إلى نسبة 23,64% من إجمالي المبادلات الدولية. كما أصبحت الزيادة السنوية لتجارة الخدمات الدولية تتفوق على تجارة السلع؛ لنجد مثلا نسبة الزيادة السنوية لمبادلة الخدمات الدولية 8.4% لسنة 2018 مقابل نسبة 2.9% فقط كنسبة زيادة في قيمة تجارة السلع الدولية. فيما حققت سنة 2019 نسبة زيادة 2.1% مقارنة بتراجع في قيمة تجارة السلع الدولية المقدرة بنسبة 0.1% حسب التقرير الاحصائي لمنظمة التجارة الدولية.

إن دول جنوب شرق آسيا كانت أغلبها تعتمد على الموارد الاستخراجية أو المنتجات الزراعية في ميزان مدفوعاتها، كما نجد أن بعضا منها لم تكن تظهر نهائيا على مستوى خارطة العالم التجارية لنجد هذه الدول أصبح لها اليوم وزنا تجاريا دوليا وأصبحت تتقدم في ترتيبها الدولي بقفزات نوعية سنويا متنافسة بذلك على الصدارة. بل وأصبحت تشهد نموا متسارعا في مبادلة خدماتها دوليا.

1.1. إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الأساسية بالشكل الموالي:

ما هو أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تجارة الخدمات الدولية لدول الأسيان خلال الفترة (1980-2019)؟

2.1. فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضيتين أساسيتين:

- أولاهما أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال أثر إيجابا على العديد من القطاعات الإنتاجية والتجارية، وبالتالي على التجارة الدولية.
- والثانية أن دول الأسيان استطاعت الظهور على الصعيد الدولي من خلال الاندماج في الاقتصاد الرقمي وحسن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة لتوضيح مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطور تجارة الخدمات الدولية. كما تسعى لإبراز مدى أهمية الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال للاندماج في الاقتصاد العالمي.

4.1. منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجزء النظري الخاص بالتعريف بمتغيرات الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي عند قراءة أرقام حجم المبادلات الدولية لرابطة دول لجنوب شرق آسيا والبحث في أسباب ارتفاع وانخفاض نسب المساهمة.

5.1. أهمية الدراسة:

لتحقيق الفائدة المرجوة من الدراسة سيتم تقديم لمحة عامة حول معالم الثورة التكنولوجية والمعلوماتية واتجاهات التجارة الدولية الحديثة وعوامل تطورها، توضيح الفرق بين استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستثمار فيها. ثم التعرف على رابطة الأسيان كتكتل اقتصادي واقتصاديات دولها الأعضاء، وتوضيح تطور هيكل مبادلات الخدمات الدولية لدول الأسيان خلال الفترة [1980-2019] وتقديم مجموعة النتائج المتوصل إليها من تجربة دول جنوب شرق آسيا. لتصل الدراسة في الأخير إلى تقديم خلاصة الدراسة ومجموعة من التوصيات للدول النامية وخاصة للجزائر يتم عرضهم في الخاتمة.

6.1. الدراسات السابقة:

- كتاب دياب محمد بعنوان التجارة الدولية في عصر العولمة، الطبعة الأولى كانت لسنة 2010، طبع بدار المنهل اللبناني، بيروت: لبنان. تطرق صاحب الكتاب إلى السمات الأساسية للتجارة الدولية في عصر العولمة، والتحولات الجذرية التي يشهدها الاقتصاد العالمي، كما بين في دراسته كيف اكتسب التبادل التجاري الدولي أهمية وتطورا متزايدين في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وفي ظل ظهور اقتصاد المعرفة.
- أطروحتي لنيل شهادة الماجستير لسنة 2014 والتي كانت بعنوان: دور الاقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة –دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا. كانت عبارة عن دراسة تفصيلية حول الاقتصاد الرقمي وكيفية الاندماج فيه وكيف لتحول كهذا أن ينقل دول كانت فقيرة ومتناثرة تعاني من ندرة في الموارد الطبيعية بما فيها المورد المائي أن تتقدم وتصنع لنفسها بنى تحتية تكنولوجية، بل واستطاعت أن تنوع اقتصاداتها وحققت اكتفاءها الذاتي لتنتقل إلى مرحلة التصدير والاستيراد، معتمدة على المواد المصنعة والخدمات. اقتبس هذا المقال من الأطروحة أنه أحد الأسباب التي ساعدت هذه الدول على النهوض باقتصاداتها هو تبني الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وقد كان لها أثر كبير على هيكل التجارة الدولية بصفة عامة ونظرا لأن الدراسة كانت شاملة فلم يتسنى لي أن أخوض في تفاصيل الخدمات وكنت قد لاحظت ظهور عنصر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في قائمة الصادرات فأردت بشدة مواصلة البحث في هذا المجال والتوسع.

2. أثر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية على اتجاهات التجارة الدولية:

يشهد العالم حاليا ثورة عالمية جديدة في المعلومات والمعلوماتية والاتصالات والمواصلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة. هذه الثورة عمقت عولمة جميع جوانب الحياة الاقتصادية من حركة السلع ورؤوس الأموال والخدمات واليد العاملة المؤهلة (الأدمغة)، كما غيرت أنماط وأساليب التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

ما أحدثته الثورة التكنولوجية جعل المسألة ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض البلاد النامية، بل أتاح إمكانيات جديدة للتخصص؛ فظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة، وأصبح من المألوف، بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات، أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد. وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة "intra-industries " **(دياب**، 2010، ص.ص: 26-46).

بل أصبح المألوف أكثر أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة "intra-firm" وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية وبعضها البعض، وكذلك في حالات متزايدة بين البلاد الصناعية والنامية **(عبد الخالق**، 2006، ص.ص: 11-13).

كما أن وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية مع تزايد حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال الدولية، ساعد بشكل واضح على الترابط والتشابك بين أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق. فتمخض عنها الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أدى إلى ظهور متغير جديد في المبادلات التجارية والمتمثل في قطاع الخدمات وهو الذي ستتطرق إليه هذه الدراسة على الصعيد الدولي. إضافة إلى ذلك لا ننسى أثرها في تطوير تجارة السلع، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النسب المتزايدة لتجارة المواد المصنعة.

3. مفاهيم أساسية حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تعرف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها جميع التقنيّات التي تستخدم في الاتصالات، وسائط البث، أنظمة إدارة المباني الذكية، وأنظمة المعالجة والإرسال السمعيّة والبصرية وغيرها. كما استخدمت مؤخراً للتعبير عن توظيف خطوط الاتصال لنقل أنواع وصيغ متنوعة من البيانات؛ حيث يتم دمج الشبكات السمعيّة والبصريّة وشبكات الحاسوب من خلال نظام مشترك للكابلات مثل توفير خدمات الإنترنت، الهاتف، والتلفاز للمنازل والشركات من خلال كابل بصري واحد، مما يساهم في تقليل التكاليف بشكل كبير **(البرزنجي والهواسي**، 2014، ص.ص: 11-13).

تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات مختلفة ومتنوّعة، بل يمكن القول بأنها حاليا تستخدم في جميع المجالات خاصة عندما نتحدث عن تكنولوجيا المعلومات. وهنا الجدير بالذكر أنه هناك فرق شاسع بين استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين الاستثمار فيها؛ فاستخدامها مس جميع المجالات الاقتصادية سواء على المستوى الإنتاجي، الزراعي، الاستخراجي أو الصناعي أو التجاري دون أن ننسى الجانب الخدمي المبني أساسا على هذه التكنولوجيات. بل وقد مست تكنولوجيا المعلومات حتى المجالات السياسية والعسكرية من خلال استخدام

الرادار، الطائرات من دون طيار والصواريخ بعيدة المدى. كما قدمت تشفير البيانات وتخزينها ووسائل متنوعة لاستخدامها. نجد استخداماتها مست الجانب الاجتماعي من خلال توفير الرفاهية والراحة عن طريق الخدمات العامة من تسديد الفواتير عن بعد، الترفيه عبر إضافة المزيد من التقنيات التفاعليّة للبرامج التلفازيّة، الكاميرات الرقمية والطابعات والماسحات الضوئية...لا ننسى مواقع التواصل الاجتماعي، التعليم عن بعد، بل وحتى العمل عن بعد وغيرها الكثير فلا يمكن حصر استخداماتها.

هذا بالنسبة **لاستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** فلا يمكن حصرها ولا يمكن تحديد وتقييم أثرها. ولذلك تم اختيار موضوع الدراسة حول أثرها على مبادلة الخدمات التجارية كونها الجزء الوحيد القائم كليا على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فما كان ليظهر كعنصر في ميزان المدفوعات لولاها. وبتوجه العالم نحو الرقمنة نلاحظ الزيادة المستمرة في مبادلة الخدمات دوليا.

نلمس تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مبادلة خدمات النقل والتنقل من خلال أنظمة المعلومات المستخدمة في المطارات، الطائرات، البواخر، أنظمة الحجز والتسديد عن بعد، التسويق السياحي الالكتروني...وغيرها الكثير.

أما **الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال** فتم تعريفه حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنه امتلاك معدات وبرامج حاسوبية واستخدامها في عملية الإنتاج لمدة تتجاوز السنة، كما أن المنظمة حددت مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في ثلاث مكونات: معدات تكنولوجيا المعلومات (أجهزة الكمبيوتر والأجهزة ذات الصلة)، معدات الاتصالات، والبرمجيات.

تزايدت أهمية الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى بات هو العنصر الأكثر ديناميكية على مستوى التجارة الدولية؛ فحسب التقرير السنوي لمنظمة التجارة الدولية سجلت تجارة خدمات الاتصالات، الكمبيوتر والمعلومات سنة 2008 أعلى معدل نمو سنوي بنسبة 15%، تليه خدمات التأمينات والتعويضات 8%. وهذا ما يبرر تخصيص خانة خاصة به في الاحصائيات لتبيان كيف كان يتم إدماجه ضمن خدمات أخرى ومع تزايد قيمته تم فصله هو وغيره من الخدمات التي تزايدت قيمتها وباتت وجهة للمستثمرين.

4. لمحة عامة حول دول رابطة الأسيان واقتصاداتها: (عبيد، 2014، ص.ص: 105-111)

هي رابطة دول جنوب شرق آسيا تضم 10 دول، تأسست يوم 8 أوت 1967 في العاصمة التايلاندية بانكوك من خمس دول هي إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند. وانضمت بروناي إلى المجموعة عام 1984، وأعقبتها فيتنام في 1995 ولاوس وميانمار في 1997 وكمبوديا في 1999. كانت هذه الدول في بداياتها مجتمعات زراعية بحتة مستفيدة بموقعها الجغرافي، مساهماتها بسيطة أو معدومة في المبادلات الدولية منحصرة في المنتجات الزراعية من أرز وبن وبعض الأعشاب. أغلبها لا يملك الثروات الطبيعية خاصة منها الاستخراجية، لكن اندماجها السريع في الثورة التكنولوجية والمعلوماتية أعطاها ميزة لكي تطور بناها التحتية واقتصاداتها من جهة، والقدرة على المنافسة الدولية

من جهة أخرى. تتباين درجة نمو اقتصاديات هذه الدول وتقدمها بحسب تفاوتها فيما بينها من ناحية مسايرتها للثورة التكنولوجية والمعلوماتية، والتوجه نحو تجارة المواد المصنعة والخدمات، بالإضافة لتباين فترة انضمامها للرابطة.

1.4.سنغافورة: تمر دول جنوب شرق آسيا أسبقهم نحو التصنيع وتوجها نحو الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وأكثر دول جنوب شرق آسيا تقدما رغم أنها تفتقر إلى الموارد الطبيعية حتى المياه فهي تقوم باستيرادها من ماليزيا. وهي من المرة الأولى بنت بنيتها التحتية على أساس تكنولوجي ومعلوماتي لأنها عرفت أنه في ذلك خلاصها من بؤرة التخلف. فكانت نسبة مساهمة المواد المصنعة في صادراتها من السلع 46,4% سنة 1980، لتصل سنة 2012 إلى 75,90% من الصادرات السلعية، منها نسبة 42,72% للتجهيزات المكتبية ووسائل الإعلام والاتصال.

2.4.الفلبين: أحد الأشبال تعتبر من مجموعة السرب الثاني السائر خلف اليابان، كانت سنة 1980 تعتمد صادراتها من السلع على ما نسبته 49,55% من المواد الزراعية في حين أن المواد المصنعة كانت نسبة مساهمتها تساوي 25,08%، في هذه السنة كان إجمالي صادرات الفلبين من السلع لا يتجاوز قيمة 4468 مليون دولار. في حين وصلت إلى ما قيمته 51468 مليون دولار سنة 2012 بنسبة 82,59% للمواد المصنعة؛ أي تضاعف تقريبا 12مرة.

3.4.إندونيسيا: هي أحد الأشبال الآسيوية؛ كانت صادراتها لا تتجاوز 21000 مليون دولار في أحسن أحوالها ذلك خلال الفترة ما قبل 1986 حين كانت تعتمد على متوسط نسبة 70% مواد استخراجية وما لا يتجاوز نسبة 17% مواد مصنعة. ثم بدأت قفزاتها النوعية منذ سنة 1989 أين بدأت في تنويع منتجاتها وتحسين بناها التحتية خاصة منها التكنولوجية.

4.4.ماليزيا: وهي أيضا أحد الأشبال الآسيوية؛ وهي من أحسن الأمثلة التي تجسد دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاندماج في الاقتصاد الرقمي في تطوير هيكل التجارة الدولية؛ حيث شهدت عدة قفزات في فترات متتالية وتزايد اعتمادها على المواد المصنعة من نسبة 18,87% من إجمالي الصادرات السلعية ليصل إلى 80,80% سنة 2001 كأعلى نسبة مساهمة لهذا القطاع.

5.4.تايلاند: كانت الشبل الآسيوي المريض فأزمة 1997 انطلقت منها، كان اقتصادها في الثمانينات اقتصاد زراعي تعتمد صادراتها من السلع على المواد الزراعية بنسبة 59,43% سنة 1980 لترتفع إلى 62,80% سنة 1983. لكن في الوقت ذاته هناك بوادر اهتمام بتجارة المواد المصنعة حيث يشهد هذا الصنف معدلات نمو متزايدة في حين أن المواد الزراعية تشهد تناقصا مستمرا في معدلات نموها، فانخفضت صادرات تايلاند من المواد الزراعية لتصل إلى 18,86%؛ في حين أن تجارة المواد المصنعة انتقلت من 26,05% سنة 1980 إلى 73,08% سنة 2012.

6.4.الفيتنام: هي أحد أعضاء السرب الثالث وفقا لنظرية الإوز الطائر، الدول المتأخرة في الانضمام إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا وأقلهم نموا في المنطقة. لكن تعتبر الفيتنام أفضلهم وأسرعهم نموا وتطورا؛ فرغم تأخرها في المساهمة في المبادلات الدولية –حيث سجلت لها أول صادرات سنة 1998– إلا أن اقتصادها شهد قفزات نمو عالية ومتسارعة

الوتيرة وذلك لاعتمادها على إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إنتاجها لتنويع وتطوير منتجاتها. نجحت بالفعل في ذلك مما رفع قيمة صادراتها من 8439 مليون دولار سنة 1998 إلى 114419 مليون دولار سنة 2012. لقد تضاعفت صادراتها 14 مرة خلال 14 سنة فقط؛ الشيء الذي جعلها تسبق مثيلاتها بل وحتى بروناي أحد الدول الأوائل المنظمين للرابطة، وهي الآن تحاول اللحاق بالسرب الثاني. وكما تمت الإشارة سابقا فالسبب الرئيسي لهذا التطور هو التوجه نحو التصنيع، فالفيتنام اعتمدت على المواد المصنعة من صادراتها السلعية بنسبة 67,16% سنة 2012 في حين كانت النسبة 45-46% خلال الفترة [1998،2001].

7.4.بروناي: تعتبر هذه الدولة من أغنى دول جنوب شرق آسيا، بل صنفت سنة 2011 في المرتبة الخامسة عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي؛ فهي الوحيدة في المنطقة التي تعتمد على المواد الاستخراجية من نفط خام وغاز طبيعي في هيكل صادراتها ورغم نمو المواد المصنعة للدولة ووصولها لنسبة 12,10% إلا أن المحروقات والمواد الاستخراجية تبقى الطاغية على صادرات بروناي بمتوسط نسبة 95% سنويا

8.4.كامبوديا: من الدول الفقيرة والمتخلفة في المنطقة، مواردها الطبيعية ضئيلة جدا، بدأت تنمو نوعا ما وتظهر على الساحة الدولية سنة 2001 بعد سنتين من انضمامها إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا. دخلت عالم المبادلات الدولية من باب المواد المصنعة، وهي تنمو بوتيرة جيدة.

9.4.ميانمار: هي أحد الدول الأربعة متأخرة اللحاق بالركب والانضمام للرابطة، صادراتها لم تتجاوز نسبة 0,06% كمساهمة في الصادرات العالمية لسنة 2012. يعتبر الأرز من أهم المواد الإنتاجية في الدولة حيث يمثل ما نسبته 90% من الإنتاج المحلي و60% من الصادرات، ما مثل 87,08% كمساهمة للمواد الزراعية في مقابل المساهمة المتواضعة للمواد المصنعة التي لم تتجاوز نسبة 11,58% سنة 1992. لكن منذ سنة 2010 تغير هيكل صادرات ميانمار جذريا؛ فقد أصبحت مكونات صادرات السلع الثلاثة تتقاسم المساهمة وانخفضت مساهمة المواد الزراعية إلى ما نسبته 34,12% سنة 2012، في حين ارتفعت نسبة مساهمة المواد المصنعة والمواد الاستخراجية إلى ما نسبته على التوالي: 19,05%، 46,83%. يعود ذلك لإدخالها واستخدامها بعض التكنولوجيات الحديثة التي سمحت لها باستغلال بعضا من مواردها الطبيعية التي كانت تعجز عن استخدامها فيما مضى. ومثال ذلك أنها الآن تنتج الطاقة الكهرومائية لتغطي حاجياتها وتصدر الفائض عنها، إضافة إلى أنها تستحوذ على 90% من صادرات العالم من الياقوت الأحمر الصافي الذي تميزت به المنطقة.

10.4.اللاوس: تعتبر لاوس واحدة من أفقر بلدان جنوب شرق آسيا وعدم كفاية البنية التحتية وقوة عمل غير ماهرة. تعتبر الزراعة أساس اقتصاد لاوس حيث توظف حوالي 85% من السكان وتساهم بحوالي 51% من الناتج المحلي الإجمالي وتعتمد الزراعة بشكل أساسي على الأرز. صنفها البنك الدولي من أسرع الاقتصادات المتنامية نموا، مع معدل نمو متوسط للناتج المحلي الإجمالي السنوي يصل إلى 7٪ خلال العقد الماضي. شجعت الحكومة اللامركزية والمشاريع الخاصة بدءا من عام 1986، تعتمد على توليد الكهرباء من الأنهار فأصبحت بذلك لاعبا إقليميا كمورد للطاقة الكهرومائية لجيرانها مثل فيتنام والصين وتايلاند. وافتتحت بورصة لاوس في عام 2011.

5. تطور هيكل مبادلات الخدمات الدولية لدول الآسيان خلال الفترة [1980-2019]:

كانت المبادلات الدولية تقتصر على تجارة المواد الأولية، المنتجات الزراعية والمنتجات المصنعة لفترات طويلة، عرفت مرحلة التسعينات من القرن العشرين ظهور نوع جديد من المبادلات الدولية والمتمثلة في:

-المبادلات العالمية للخدمات (السلع غير المادية) كالتأمينات والاستشارات، هذه الموجة الجديدة من المبادلات الدولية تتزعمها في الأساس الدول المتقدمة وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي واليابان.

-مبادلات رؤوس الأموال والتي عرفت كذلك تطورات ملحوظة خلال هذه الفترة، حيث يأخذ هذا النوع من المبادلات عدة أشكال من أمثلة ذلك الشركات المتعددة الجنسيات وفروعها، أو من خلال القيام بتوظيف الأموال في البنوك والبورصات العالمية مما يؤدي إلى إنشاء حركة دولية لرؤوس الأموال.

-المعلومات والتي أصبحت كذلك من الأشياء المتداولة عالميا نتيجة التطورات التكنولوجية الحديثة في وسائل الإعلام والاتصال، وهي تزداد توسعا وحجما شيئا فشيئا وتحتل بذلك مكانة معتبرة في المبادلات الدولية.

كذلك الحال بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا خاصة الخمسة المنشئين لرابطة الأسيان؛ حيث أن سنغافورة من حيث أهمية مركزها المالي تحتل المركز الرابع في العالم حسب تقرير لندن لمراكز المال العالمية. كما صنفت سنة 2011 حسب التقرير الإحصائي لمنظمة التجارة العالمية لسنة 2013 أحد المسيطرين العشرة الأوائل على صادرات الخدمات العالمية، وهي مستمرة ضمن العشر الأوائل حتى سنة 2019. تعتبر سنغافورة النمر الوحيد في منطقة جنوب شرق آسيا، ولها السبق نحو التقدم والنمو؛ وخلفها مباشرة ماليزيا، اندونيسيا، تايلاند والفلبين. هذه الدول رغم افتقارها إلى الموارد الطبيعية إلا أنها طفت على السطح، بماذا؟ باعتمادها على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتصنيع المعتمد على التكنولوجيا العالية. بل و لم تكتف هذه الدول بتنمية صادرات موادها المصنعة وتنويعها، لقد انتقلت إلى تجارة الخدمات وطورتها ونوعت فيها؛ فاستفادت من مناخها وموقعها الجغرافي بتطوير البنى التحتية ودعم السياحة البيئية، واستفادت من أهم مورد تملكه اليد العاملة وعقل الإنسان.

يظهر الشكل رقم 01 بداية ظهور تجارة الخدمات بأرقام متواضعة لدول الأسيان خلال العشر سنوات الأولى، كما يوضح القفزات النوعية التي شهدتها هذه الدول وهذا القطاع بعد ذلك، والتي سبقت الأزمات المالية العالمية التي شهدتها هذه الأخيرة سنة 1997 وسنتي 2008/2007، إضافة إلى أزمة الكورونا Covid19 الحالية وتبعاتها.

الشكل رقم01: تطور صادرات وواردات الخدمات التجارية لتكتل الأسيان من 1980 حتى 2019

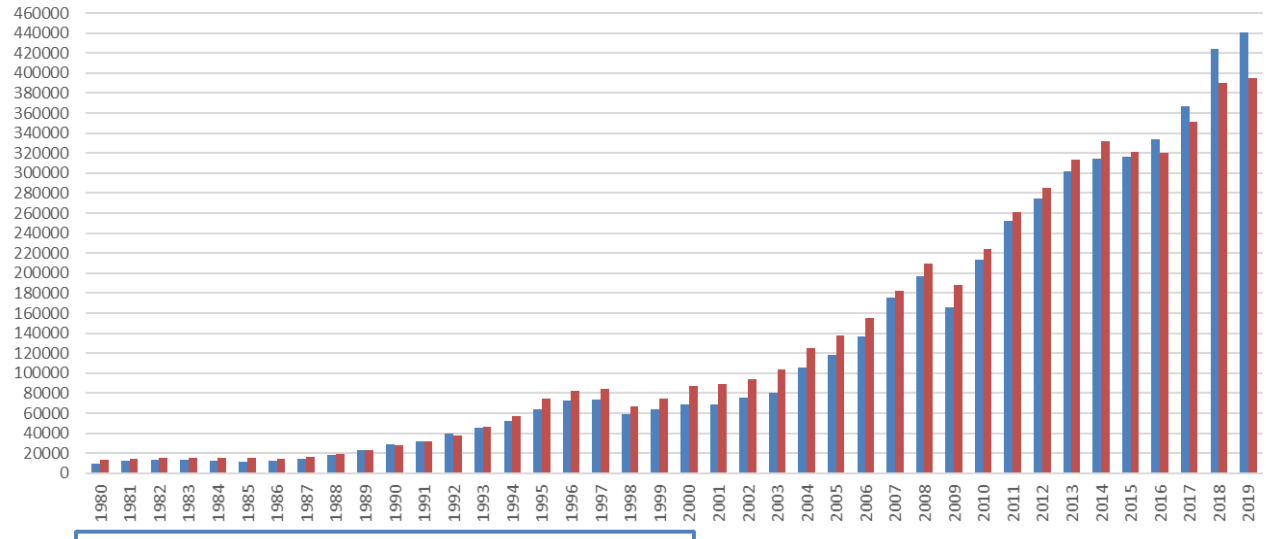

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على البيانات المتوفرة في الجدول رقم 01 والجدول رقم02.

ظهرت تجارة الخدمات دوليا سنة 1980؛ وعلى هذا الأساس تم اختيارها في هذه الدراسة كنقطة بداية للمقارنة ولتحليل وتيرة تطورها منذ ظهورها على الصعيد الدولي حتى سنة 2019. تم إجراء الحسابات وفقا لبرنامج Microsoft office Excelبالاعتماد على جمع البيانات الإحصائية من مصدرين أساسيين: الأول يتمثل في التقارير السنوية لمنظمة التجارة الدولية، والثاني من خلال مقارنتها بالإحصاءات الموجودة على الموقع الرسمي لرابطة الأسيان. ستكون الدراسة حول المبادلات الدولية من صادرات وواردات للخدمات التجارية لدول الأسيان.

تنقسم الدراسة إلى قسمين حسب الفترة الزمنية؛ فأولا تقوم بدراسة المبادلات الدولية لتجارة الخدمات خلال العشرون سنة الأولى لظهور هذا القطاع وهذه الدول على حد سواء على الساحة الدولية بين (1999/1980)، وذلك بشكل غير مفصل أين كانت البيانات وإحصائيات الخدمات التجارية تنقسم فقط إلى ثلاثة أجزاء تتمثل في: خدمات النقل والمواصلات، خدمات السفر والسياحة وخدمات أخرى. كانت صادرات وواردات الخدمات التجارية في بدايات ظهورها فكانت النسبة الأكبر منها تتمثل في خدمات أخرى أين كانت تضم الخدمات المالية وخدمات المعلوماتية والاتصالات.... الخ. لتسهيل تحليل البيانات ولتكون ذات فاعلية أكبر للدراسة تم استخدام برنامج Microsoft office Excelلحساب نسبة مساهمة صادرات الخدمات الأخرى من إجمالي صادرات الخدمات التجارية، معدل النمو السنوي لكل من صادرات الخدمات الأخرى وإجمالي صادرات الخدمات.

أما الجزء الثاني من الإحصائيات ستنتقل من خلاله الدراسة إلى مرحلة أخرى تطور فيها قطاع الخدمات التجارية دوليا أين أصبح يجزأ ويفصل في عناصره. هنا ستظهر الدراسة نسب مساهمة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تجارة الخدمات وتطورها خلال المجال الزمني (2019/2000). هناك تحفظ في البيانات المتوفرة بين سنتي2000 و2009 حيث كانت تقدم خدمات الاتصالات وخدمات المعلومات بشكل منفصل وتم الجمع بينهما

وقد غيبت احصائيات خدمات الاعلام لأربع سنوات (2001-2004) والأرجح أن يعود السبب لحداثة تقييمها وحسابها.

1.5. تطور هيكل مبادلات الخدمات الدولية لدول الأسيان خلال الفترة [1980-1999]:

شهدت دول الأسيان بداية متواضعة خلال أول عشر سنوات لظهورها على الساحة الدولية، فقد كانت الرابطة في سنوات نشأتها الأولى، تعتمد فقط على الخمسة دول المنشئة لها؛ سنغافورة النمر الوحيد والتي كان اقتصادها قوي ومتنوع في المنطقة، أما إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند فقد كانت تعتمد اقتصادات هذه الدول آنذاك على المحروقات والمواد الزراعية. كانت معدلات نمو صادراتها من الخدمات متوسطة وغير ثابتة إلى غاية أزمة 1987. نجد أن دول الأسيان استفادت من الأزمة وعقدت العديد من الاجتماعات والاتفاقيات التي تشجع الاستثمارات الأجنبية –أوروبية، يابانية وأمريكية وكانت هذه هي بداية الانطلاق الحقيقية لرابطة الأسيان دوليا.

حسب الجدول رقم 01 فإن معدلات نمو صادرات الخدمات تترنح بين وتيرة نمو متزايدة تارة ومتناقصة تارة أخرى حتى سنة 1987 أين بدأت صادرات الخدمات تنمو بوتيرة متزايدة وبمعدلات كبيرة، وهي ما أطلق عيها بقفزات النمور الاسيوية وأشبالها. بلغ معدل النمو السنوي لصادرات الخدمات سنتي 1988/1987 نسبتي 16.72%/27.21% على التوالي، واستمرت تجارة الخدمات تتطور بوتيرة متزايدة وتستمر معدلات النمو السنوية تتراوح بين 12 و26 بالمئة سنويا مما يعكس تسارع وتيرة تطورها حتى سنة 1996 أين وصلت نسبة مساهمة صادرات الخدمات 17,62% من إجمالي الصادرات وهي نسبة تعكس تحول دول الأسيان إلى الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

بدأ معدل نمو تجارة الخدمات بالتراجع سنة 1997حيث ارتفعت صادرات الخدمات بنسبة 0.46%، لتنخفض سنة 1998 بنسبة 19.65%. يرجع هذا التراجع إلى أزمة أسواق شرق آسيا 1997؛ أين تحولت "معجزة الاقتصاد الآسيوي" إلى كارثة اقتصادية في يوليو من عام 1997، فقد وصلت إلى تايلاند والفلبين وهونغ كونغ وإندونيسيا وماليزيا مهددة بأزمة مالية غير مسبوقة، خسر الاقتصاد التايلاندي حينها 75 بالمائة من قيمته، في حين تراجعت قيمة الاقتصاد السنغافوري 60 بالمائة. واستمرت الأزمة إلى غاية سنة 1998 حيث نلاحظ تراجعا في إجمالي الصادرات بصفة عامة وصادرات الخدمات بصفة خاصة كون الأزمة مالية. نجد أن نمو الصادرات من الخدمات تراجع بنسبة 19.65% في حين أن معدل نمو صادرات الخدمات الأخرى سجل -22.03%، ويعود تراجع الخدمات الأخرى لأنها تشمل الخدمات المالية وهي الأكثر تضررا بالأزمة. كما أنه يجدر بالذكر أن دول جنوب شرق آسيا رغم افتقارها للموارد الطبيعية الاستخراجية إلا أنها تمتلك موردا أساسيا وهو الطبيعة والخضرة والغابات المطرية والجو الاستوائي، وبعد قفزاتها الاقتصادية الضخمة طفت على سطح العالم وطورت بناها التحتية فأصبحت من أكثر الوجهات السياحية إقبالا. بناء على هذا من الأكيد أن نلمس تطور مستمر في ميزان خدماتها فإن لم يكن مالي سيكون من خلال خدمات النقل والسفر واللذان لم ولن يتطورا إلا من خلال مسايرة التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

كما نلاحظ حسب ما هو مبين في الجدول رقم 01 ففي سنة 1999 بدأت دول الأسيان بالتعافي من الأزمة وكانت بمثابة نقطة انطلاق ثانية لها، حيث سجلت معدل نمو سنوي 8.84%. استمرت فترة التعافي سنوات بين وتيرة نمو ثابتة إلى متباطئة حتى سنة 2004 أين سجل معدل النمو السنوي لإجمالي صادرات الخدمات نسبة 31.85% ليصل خلال هذه السنة معدل النمو السنوي لصادرات خدمات الاتصالات والمعلومات 62.56%.

2.5. تطور هيكل مبادلات الخدمات الدولية لدول الأسيان خلال الفترة [2000-2019]:

بعد عودة دول رابطة الأسيان لقفزاتها الاقتصادية بداية من سنة 2004؛ حيث تضاعفت خلال أربع سنوات [2004-2008] صادراتها أكثر من ضعفين أي بنسبة 145.41%. نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 أن سنة 2007 كانت بداية الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية لتنفجر وتشتد سنة 2008، فقد أدت إلى ركود كبير اعتبر الأشد منذ أزمة 1929. اندلعت الأزمة بسبب انهيار ما سميت وقتها بـــ "الفقاعة العقارية" في الولايات المتحدة؛ أزمة الرهن العقاري والتي أدت إلى انهيار بنك "ليمان براذرز" الاستثماري في سبتمبر 2008. ابتدأت الأزمة أولاً بالولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي يرتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، وقد وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008م إلى 19 بنكاً.

رغم أزمة 2008 إلا أننا نلاحظ أن دول رابطة الأسيان سرعان ما تعافت؛ فأثر الأزمة على اقتصادها تجلى سنة 2009 أين انخفضت صادرات الخدمات بنسبة 13.88%. لتعود سنة 2010 بقوة مستفيدة من الأزمة محققة قفزاتها العملاقة من جديد فنجدها حققت معدلات نمو عالية على جميع المستويات وخاصة على مستوى ميزان مدفوعاتها، حيث حققت معدل نمو يساوي 20.93% في صادرات الخدمات.

كما شهدت دول الأسيان نموا مستمرا في صادراتها خلال العشرة سنوات الأخيرة [2010-2019] حيث تضاعفت صادراتها أكثر من ضعفين ونصف، فبعد أن سجلت صادرات الخدمات سنة 2009 قيمة 169233 مليون دولار أمريكي سجلت بالمقابل سنة 2019 قيمة 440660 مليون دولار أمريكي أي أنها حققت معدل نمو يقدر بنسبة 160.32% خلال هذه الفترة.

ما قيل على الصادرات يقال على الواردات من ناحية القفزات الاقتصادية والأزمات وتأثيراتها؛ إلا أنه من الجدير بالذكر أن تركيبة كل من الصادرات والواردات هي فحوى الاختلاف بينهما. فنجد أن نسب مساهمة الخدمات الأخرى تتجاوز نسبة 40% في أغلب السنوات فهي دائما أعلى من قيمة خدمات السفر والنقل؛ يعود هذا إلى طبيعة دول الأسيان الاستوائية فدولها من الوجهات السياحية الأكثر إقبالا، كما تعتمد هذه الدول على السياحة البينية. إضافة إلى ذلك نجد أن سنغافورة هي أكثر الدول فاعلية من ناحية الخدمات فهي أحد العشرة المصدرين الأوائل في العالم خلال العشرة سنوات الأخيرة، وهي من أقوى الدول من ناحية الخدمات المالية في العالم. ولا ننسى التجارة الدولية البينية بين هذه الدول أي أن جزءا من واردات دول الأسيان هي من أصل صادرات دول أخرى من الرابطة وهي في الغالب

حسب الاحصائيات أن دول الأسيان تستورد من سنغافورة، ماليزيا والفيتنام ظهرت مؤخرا بقوة على الساحة الدولية من خلال تقدمها بـــ 18 رتبة عالميا لتصبح في المرتبة 23 في لائحة المستوردين.

الآن ونحن نعايش أزمة كورونا فجميع اقتصاديات العالم تأثرت سلبا، وأكيد سيكون له أثر كبير على دول جنوب شرق آسيا لأنه سيؤثر عليها من جميع النواحي النقل والسفر سينخفضان من خلال غلق الطيران والحظر الجوي، ولعل المنتصر الوحيد في هذه الأزمة هو الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ فالتوجه الآن للدراسة من المترل والعمل عن بعد وأي خطوة ستعتمد على تكنولوجيا والمعلومات والاتصالات، فما بالك بالخدمات المالية وخدمات التوصيل أكيد ستكون الأقل تأثرا بالأزمة بل والمتوقع أن تسجل هي الأرقام الأكبر خلال سنتي الأزمة 2020 و2021.

الجدول رقم 01: تطور صادرات وواردات الخدمات التجارية خلال الفترة (1980-1999) –الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
إجمالي صادرات الخدمات	9158	12170	13515	13616	12035	11396	12158	14191	18052	22800	28836	32215	39411	45715	51992	63771	72933	73265	58869	64075
خدمات النقل	2551	2838	2876	2838	3031	2561	2660	3399	4122	4647	5423	6164	6805	7626	8803	14668	15664	15303	15184	17400
خدمات السفر	3225	3799	4237	4581	4517	4617	5251	6324	8367	10376	13434	14260	17269	19534	22416	26953	30324	28437	20663	24516
خدمات أخرى	3381	5533	6401	6196	4487	4218	4247	4468	5564	7777	9979	11791	15337	18556	20772	22150	26945	29525	23022	22160
نسبة خدمات أخرى من اجمالي الخدمات	36.92%	45.46%	47.36%	45.51%	37.28%	37.01%	34.93%	31.48%	30.82%	34.11%	34.61%	36.60%	38.92%	40.59%	39.95%	34.73%	36.94%	40.30%	39.11%	34.58%
معدل النمو السنوي لإجمالي صادرات الخدمات	-	32.89%	11.05%	0.75%	-11.61%	-5.31%	6.69%	16.72%	27.21%	26.30%	26.47%	11.72%	22.34%	16.00%	13.73%	22.66%	14.37%	0.46%	-19.65%	8.84%
معدل النمو السنوي لصادرات الخدمات الأخرى	-	63.65%	15.69%	-3.20%	-27.58%	-6.00%	0.69%	5.20%	24.53%	39.77%	28.31%	18.16%	30.07%	20.99%	11.94%	6.63%	21.65%	9.58%	-22.03%	-3.74%
إجمالي واردات الخدمات	13679	14450	15126	15603	15556	15234	14221	16071	19350	23089	28309	32248	38039	46929	56837	74530	82277	84584	66644	75004
خدمات النقل	6310	6694	6924	6940	6571	5969	5708	6987	9027	10949	13559	15440	16333	17935	20991	30458	32235	32747	25821	28250
خدمات السفر	2070	2107	2360	2751	2647	2745	2819	3113	3590	4405	5819	6608	8326	10099	12641	14734	16327	15806	12127	13685
خدمات أخرى	5300	5649	5841	5912	6337	6519	5693	5972	6732	7735	8932	10200	13381	18895	23205	29337	33714	36030	28696	33068
نسبة خدمات أخرى من اجمالي الخدمات	36.92%	45.46%	47.36%	45.51%	37.28%	37.01%	34.93%	31.48%	30.82%	34.11%	34.61%	36.60%	38.92%	40.59%	39.95%	34.73%	36.94%	40.30%	39.11%	34.58%
معدل النمو السنوي لواردات الخدمات	-	32.89%	11.05%	0.75%	-11.61%	-5.31%	6.69%	16.72%	27.21%	26.30%	26.47%	11.72%	22.34%	16.00%	13.73%	22.66%	14.37%	0.46%	-19.65%	8.84%
معدل النمو السنوي لواردات الخدمات الأخرى	-	63.65%	15.69%	-3.20%	-27.58%	-6.00%	0.69%	5.20%	24.53%	39.77%	28.31%	18.16%	30.07%	20.99%	11.94%	6.63%	21.65%	9.58%	-22.03%	-3.74%

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Microsoft office excel بناء على البيانات المتوفرة على موقع منظمة التجارة الدولية، 2020، البيانات الخام متوفرة على الرابط: https://data.wto.org/?idSavedQuery=e2370601-d553-4753-9321-a50b99d2a757 ، آخر تاريخ ولوج: يومي 2020/10/04.

الجدول رقم 02: تطور صادرات وواردات الخدمات التجارية خلال الفترة (2000-2019) –الوحدة : مليون دولار أمريكي.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي صادرات الخدمات	68370	68554	75288	80074	105575	118150	137072	175163	196513	169233	213468	252099	274171	301661	314456	316198	334034	366867	424077	440660
خدمات النقل	19310	19056	21175	22779	29403	33818	37647	48625	56585	46336	56360	61355	63160	65420	70300	65771	60111	68657	84227	82781
خدمات السفر	26841	27889	28917	25608	33472	34957	43545	55454	59782	53757	68588	84622	92583	103948	104570	105041	112933	126104	138090	147484
منها خدمات أخرى	22220	21609	25197	31687	42700	49375	55880	71084	80145	69140	78949	94198	107316	119053	127875	134811	139433	150613	175124	180856
خدمات الاتصالات والمعلومات	1715	1276	1421	1576	2562	4344	5103	6195	7868	8434	9928	12699	14826	16029	16593	17420	22263	22950	26001	26651
نسبة خدمات الاتصالات والمعلومات من خدمات أخرى	7.72%	5.90%	5.64%	4.97%	6.00%	8.80%	9.13%	8.72%	9.82%	12.20%	12.58%	13.48%	13.82%	13.46%	12.98%	12.92%	15.97%	15.24%	14.85%	14.74%
معدل النمو السنوي لإجمالي صادرات الخدمات	%6.70	0.27%	9.82%	6.36%	31.85%	11.91%	16.02%	27.79%	12.19%	-13.88%	20.93%	18.10%	8.76%	10.03%	4.24%	0.55%	5.64%	9.83%	15.59%	3.91%
معدل النمو السنوي لصادرات خدمات الاتصالات والمعلومات	-	-25.60%	11.36%	10.91%	62.56%	69.56%	17.47%	21.40%	27.01%	7.19%	17.71%	27.91%	16.75%	8.11%	3.52%	4.98%	27.80%	3.09%	13.29%	2.50%
إجمالي واردات الخدمات	87133	88959	93639	103684	124594	137573	155602	181901	209998	189037	224324	260790	285707	313082	332049	320849	319979	351690	390073	395456
خدمات النقل	33530	33056	33575	37735	48224	56868	64776	75516	89216	67011	78709	91408	94442	98821	103635	98014	92800	105732	122367	120000
خدمات السفر	15711	18499	20258	20002	23192	23853	26874	32284	36465	37447	46741	52128	58831	63006	68094	66306	68889	73885	81046	85414
خدمات أخرى	37892	37404	39806	45947	53178	56852	63952	74102	84318	84579	94512	112474	126515	143387	152128	148108	150021	164100	178610	181952
نسبة خدمات أخرى من اجمالي الخدمات	43.49%	42.05%	42.51%	44.31%	42.68%	41.32%	41.10%	40.74%	40.15%	44.74%	42.13%	43.13%	44.28%	45.80%	45.81%	46.16%	46.88%	46.66%	45.79%	46.01%
معدل النمو السنوي لواردات الخدمات	16.17%	2.10%	5.26%	10.73%	20.17%	10.42%	13.11%	16.90%	15.45%	-9.98%	18.67%	16.26%	9.55%	9.58%	6.06%	-3.37%	-0.27%	9.91%	10.91%	1.38%
معدل النمو السنوي لواردات الخدمات الأخرى	14.59%	-1.29%	6.42%	15.43%	15.74%	6.91%	12.49%	15.87%	13.79%	0.31%	11.74%	19.00%	12.48%	13.34%	6.10%	-2.64%	1.29%	9.38%	8.84%	1.87%

المصدر: من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Microsoft office excel بناء على البيانات المتوفرة على موقع منظمة التجارة الدولية، 2020، البيانات الخام متوفرة على الرابط:

https://data.wto.org/?idSavedQuery=e2370601-d553-4753-9321-a50b99d2a757 ، آخر تاريخ ولوج: يومي 2020/10/04.

6. خاتمـــــــــة:

تعتبر الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي يشهدها العالم اليوم هي أساس التحول نحو الاقتصاد الرقمي، ومن أهم ملامحه. كما لاحظنا من خلال تجربة دول جنوب شرق آسيا فقد أثّر الاقتصاد الرقمي بموجات التقدم التقني والمعلوماتي القوية والسريعة على التجارة الدولية التي توجهت نحو إيجاد أنماط جديدة للتخصص والتقسيم الدولي للعمل.

يعتبر اعتماد دول جنوب شرق آسيا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال أحد أهم عوامل تطور هيكل مبادلاتها الدولية؛ وقد تجلى ذلك من خلال تطور صادراتها وارداتها من المواد المصنعة والخدمات التجارية، والتي هي أصلا عناصر مبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصال. فقد أثبتت الدراسة وإحصائيات صادرات وواردات دول جنوب شرق آسيا تطور هيكل مبادلاتها باعتمادها الأساسي على مبادلة المنتجات المصنعة والخدمات التجارية بنسبة إجمالية تقدر بـــ 68,6% سنة 2012، وذلك بنسبة 7% مساهمتها في إجمالي المبادلات الدولية، في مقابل أن أغلب الدول كانت لا تملك هيكل مبادلات دولي أساسا قبل اندماجها في الاقتصاد الرقمي وكانت بداية النمور الآسيوية مبنية على قاعدة تقنية قوية، ما أهلها إلى الوصول والبقاء ضمن المنافسة الدولية؛ فرغم بداياتها المتأخرة إلا أن النتائج التي حققتها تعتبر ممتازة ومشجعة وتدعو للتفاؤل.

وإن أوصيَ بشيء فالأولى أن يكون الاقتداء بهذه الدول التي تعتبر نموذجا ناجحا في التنمية بعيدا عن القواعد والقوانين الغربية، والتي لا يطبقها بقالبها الإجمالي إلا الدول العربية؛ فما زادتها إلا تخلفا على تخلف. فعلى الدول النامية والعربية خاصة الجزائر بناء استراتيجياتها الخاصة التي تتلاءم وظروفها. عليها أن تواكب الثورة التكنولوجية والمعلوماتية كي تستطيع الاندماج في الاقتصاد الرقمي لتستطيع تطبيقه والانتقال إليه؛ فالاندماج في الاقتصاد الرقمي لا يعني بطاقة تعريف أو جواز سفر إلكتروني، أو مشروع قيام حكومة إلكترونية؛ هناك أمور أخرى أولى، هناك هياكل قاعدية وبنى تحتية يجب بناؤها أولا لتوفير القاعدة الأساسية لانطلاق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وبذلك يمكن فتح بوابة العبور والتوجه نحو الاقتصاد الرقمي. إذن كأحد أهم التوصيات التي تقدم للجزائر من خلال هذه الدراسة هي:

– بناء قاعدة تقنية ومعلوماتية قوية وضرورة تنويع هيكل صادراتها بالتحول من الاعتماد على المواد الاستخراجية إلى المواد المصنعة والخدمات التجارية. فالمحروقات والنفط موارد طاقوية ناضبة مصيرها الانتهاء والفناء، أما البنى التحتية والهياكل الاقتصادية الصناعية والمنتجة فهدفها الاستمرارية والرفع من اقتصاديات الدول وتحقيق معدلات النمو الحقيقية وتحقيق الرفاهية المجتمعية على أسس صحيحة.

– على الجزائر الاستفادة من تجربة دول جنوب شرق آسيا من خلال الاستراتيجيات والخطط المستقلة التي كانت تتبعها هذه الدول وتصنع لنفسها، فعلى الجزائر أيضا بناء استراتيجياتها الخاصة واتباع ما يلائم ظروفها الخاصة، أي عدم تطبيق ما يملى عليها من سياسات واستراتيجيات بنفس القالب. يجب تكييفها مع الواقع المحلي وتقييم آثاره الإيجابية من السلبية التي يجب اتخاذ التدابير المناسبة لاجتنابها.

7. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- البرزنجي حيدر شاكر والهواسي محمود حسان (2014)، **تكنولوجيا وأنظمة المعلومات في المنظمات المعاصرة: منظور إداري – تكنولوجي**، المجلد 181: دار الكتب والوثائق.
- دياب محمد (2010)، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت: لبنان.
- عبد الخالق أحمد (2006)، **التجارة الالكترونية والعولمة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، امبريشن للطباعة بالقاهرة: مصر، ص.ص: 11-13.
- عبيد خديجة (2014)، **دور الاقتصاد الرقمي في إعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة –دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير، مدرسة الدكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف: الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

- ASEAN Database, seen on 04/10/2020.
- World Trade Statistical Review 2018, World Trade Organization, p: 13.
- World Trade Organization Database, seen on 04/10/2020.